

Distr.: General
1 March 2000
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والخمسون

البند ٨٤ من جدول الأعمال

استعراض تنفيذ الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي

رسالة مؤرخة ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٠ وموجهة إلى الأمين العام من الممثل
الدائم لرومانيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه رسالة موجهة إليكم من السيد بيتر رومان نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في رومانيا بصفته الرئيس الحالي لعملية التعاون في جنوب شرق أوروبا (عملية التعاون) بشأن مؤتمر القمة الذي عقدته دول عملية التعاون في بوخارست في ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٠، والذي اعتمدت خلاله ميثاق حسن الحوار والاستقرار والأمن والتعاون في جنوب شرق أوروبا.

وسأغدو ممتنا لو تفضلتم بتعميم نص ميثاق حسن الحوار والاستقرار والأمن والتعاون في جنوب شرق أوروبا كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٨٤ من جدول الأعمال.

(توقيع) ايون غوريتا
السفير المفوض فوق العادة

المرفق

رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٠ وموجهة إلى الأمين العام من نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في رومانيا

أبعث إليكم بهذه الرسالة بصفتي الرئيس الحالي لعملية التعاون في جنوب شرق أوروبا، وهي مبادرة إقليمية الغرض الأساسي منها هو تمتين علاقات حسن الجوار فيما بين جميع الدول الواقعة في جنوب شرق أوروبا بهدف بناء هذه المنطقة في شكل منطقة للسلام والأمن والاستقرار والتعاون.

ويسعدني إبلاغكم أن رؤساء دول وحكومات بلدان المنطقة قد وقّعوا خلال مؤتمر القمة الذي عقده في بوخارست في ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٠ على ميثاق علاقات حسن الجوار والاستقرار والأمن والتعاون في جنوب شرق أوروبا، الذي يعتبر أحد الوثائق السياسية الحكومية الدولية الكبرى على الإطلاق التي وافقت عليها تلك البلدان. إذ يشكل الميثاق مدونة سلوك حقيقية للعلاقات بين الدول الواقعة في المنطقة فضلا عن أنه يمثل برنامج عمل حقيقي يرمي إلى النهوض بالتعاون فيما بينها في المجالات موضع الاهتمام المشترك.

وأتشرف بأن أحيل إليكم رسميا نسخة من هذا الميثاق تحمل توقيع رئيس جمهورية رومانيا وتوقيع رؤساء وزارات البلدان المشاركة في عملية التعاون الذين حضروا مؤتمر القمة المعقود في بوخارست.

ولعلكم تلاحظون أن رؤساء دول وحكومات البلدان المشاركة في عملية التعاون قد أكدوا رسميا من جديد التزامهم المطلق بالمبادئ والقواعد المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة. إذ يشدد ميثاق علاقات حسن الجوار والاستقرار والأمن والتعاون في جنوب شرق أوروبا على إقامة التعاون بين بلدان المنطقة على أساس ميثاق الأمم المتحدة، وعلى مبدأ الاحترام الكامل لسيادة جميع دول المنطقة وسلامتها الإقليمية، وعلى مبادئ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والوثائق ذات الصلة الصادرة عن مجلس أوروبا، وخصوصا اتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وسأغدو في غاية الامتنان لو تفضلتم بتعميم ميثاق علاقات حسن الجوار والاستقرار والأمن والتعاون في جنوب شرق أوروبا كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة في إطار البند المتعلق بصون الأمن والاستقرار الدوليين في جنوب شرق أوروبا وتحقيق التنمية فيها، من بنود جدول أعمال الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة.

(توقيع) بيتر رومان

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في رومانيا
الرئيس الحالي لعملية التعاون بين دول جنوب شرق أوروبا

الضميمة

ميثاق علاقات حسن الجوار والاستقرار والأمن والتعاون في جنوب شرق أوروبا

الديباجة

نحن رؤساء دول وحكومات البلدان المشاركة في عملية التعاون في جنوب شرق أوروبا،

إذ نثل الحكومات التي انتخبته شعوبنا بملء إرادتها،

وإذ نؤكد رسمياً من جديد التزامنا المطلق بالمبادئ والقواعد الجسدة في ميثاق الأمم المتحدة، وفي وثيقة هلسنكي الختامية والوثائق الصادرة فيما بعد عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وفي الصكوك ذات الصلة الصادرة عن مجلس أوروبا، الرامية إلى تعزيز علاقات حسن الجوار،

وقد عقدنا العزم على مواصلة العمل معاً على تهيئة الظروف في منطقتنا بما يكفل تحقيق الازدهار لشعوبنا في مناخ يسوده السلام والأمن وحسن الجوار والاستقرار،

وقد صممنا بقوة على تجاوز الانقسامات والخصومات في منطقتنا باتباع نهج شامل ومتناسك للتعاون الإقليمي، وبإقامة اتصالات وثيقة مع البلدان والهياكل الأوروبية الأطلسية الأخرى،

وإذ نضع في اعتبارنا تفاوت التنمية الاقتصادية بين بلد وآخر في منطقتنا وتنوع المشاكل التي يواجهها كل بلد من بلداننا،

وإذ نؤكد الأهمية الحاسمة التي نوليها لتحويل جنوب شرق أوروبا إلى منطقة خالية من العنف وعدم الاستقرار، ولبناء الأمن والازدهار والمجتمعات المدنية الديمقراطية، بما يتيح لبلداننا بالتالي الاندماج في أسرة الشعوب الأوروبية الأطلسية التي تنعم بالحرية والديمقراطية،

وإذ نعرب عن إرادتنا السياسية بمواصلة عملية التعاون في جنوب شرق أوروبا على أساس من المساواة والمنفعة المتبادلة وبروح من التضامن وبالا احترام الكامل لسيادة جميع الدول الواقعة في المنطقة ولسلامتها الإقليمية،

وإذ تشدد على الأهمية التي نوليها لتعزيز القيم الديمقراطية الشاملة للجميع في منطقتنا، واحترام وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما فيها حقوق الأشخاص المنتمين لأقليات قومية، وسيادة القانون،

وإدراكاً منا للفرصة التاريخية المتاحة حالياً لتطوير حسن الجوار والتعاون والاستقرار في منطقتنا، وهي الفرصة التي نشأت نتيجة انتهاء الانقسامات السياسية والعقائدية في أوروبا،

وإذ نشدد على التوجه الأوروبي لبلداننا بوصفه جزءاً لا يتجزأ من تطورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي،

وإذ نعرب عن إيماننا العميق بأن التكامل الأوروبي والأوروبي الأطلسي يشكل ركناً أساسياً في تعزيز الأهداف المشتركة لبلداننا ويتعذر اكتماله بدون مشاركة جميع بلداننا،

وتصميمنا على مواصلة تطوير عملية التعاون في جنوب شرق أوروبا، النابعة أساساً من داخل بلدان المنطقة كتعبير عن تضامنها وكإطار عمل لجهودها المتضافرة الرامية إلى تمكين أواصر التعاون فيما بينها ومع الدول الأوروبية الأطلسية وهياكلها،

وإذ نضع في اعتبارنا الإعلانات السابقة التي اعتمدها رؤساء الدول والحكومات ووزراء الخارجية بوصفها ركائز وضع على أساسها إطار العمل هذا النابع من داخل المنطقة ذاتها،

ومع عدم الإخلال بالالتزامات التي تعهدت بها بلداننا بمقتضى المعاهدات والاتفاقات الثنائية، أو المتعددة الأطراف، تمثياً مع القانون الدولي،

قد اتفقنا على ما يلي:

أولاً - نطاق ومبادئ التعاون الإقليمي

١ - الهدف الأساسي من وراء عملية التعاون في جنوب شرق أوروبا (عملية التعاون) هو تمكين علاقات حسن الجوار فيما بين جميع دول المنطقة، وتحويل هذه المنطقة الإقليمية إلى منطقة يسودها السلام والأمن والاستقرار والتعاون. ونتعهد بأن نعمل بثبات على بلوغ هذا الهدف بروح من التضامن والتعاون لمنفعة بلداننا وشعوبنا وأوروبا بأكملها.

٢ - ونستهدف إقامة منطقة، هي جنوب شرق أوروبا، يكمن مستقبلها في السلام والديمقراطية والازدهار الاقتصادي والاندماج الكامل في الهياكل الأوروبية والأوروبية - الأطلسية، وتحقيقاً لهذا الغرض نتعهد أن نواصل الإصلاح الديمقراطي والاقتصادي في بلداننا.

- ٣ - ونعترف بمسؤولية بلداننا في العمل بشكل وثيق مع المجتمع الدولي على وضع وتنفيذ استراتيجية مشتركة لتحقيق الاستقرار والنمو في منطقتنا الإقليمية.
- ٤ - نرحب باعتماد ميثاق تحقيق الاستقرار في جنوب شرق أوروبا وننتظر من جميع المنظمات والمؤسسات الدولية المعنية أن تعمل بشكل وثيق مع بلدان المنطقة لتنفيذ أهداف الميثاق بنجاح وفي الوقت المناسب.
- ٥ - ونعتبر أن التصدي للتحديات الأمنية الجديدة والقضاء على جذورها يتطلبان بذل جهود في شتى المجالات إضافة إلى تقوية أواصر التضامن الدولي، بما في ذلك المشاركة في منع نشوب الصراعات وفي أنشطة احتواء الأزمات وعمليات دعم السلام التي يضطلع بها المجتمع الدولي، ولا سيما في إطار الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والمؤسسات الأوروبية الغربية، وغيرها من المؤسسات الأوروبية الأطلسية.
- ٦ - ونرحب باعتزام منظمة (الناتو) على المساهمة بفعالية في إقامة علاقة أكثر أمناً وتعاوناً مع بلدان المنطقة الإقليمية وفيما بينها.
- ٧ - ينطوي إطار عمل هذه العملية على تعاون سياسي يشمل مسائل الأمن والاستقرار، وتطوير التعاون الاقتصادي والبيئي وتعزيز التعاون في الميادين الإنسانية والاجتماعية والثقافية، والتعاون في ميادين العدالة ومكافحة الجريمة المنظمة، والقضاء على الإرهاب والاتجار غير المشروع بالمخدرات والاتجار بالأسلحة والأشخاص.
- ٨ - وسيقوم التعاون فيما بين بلداننا على أساس ميثاق الأمم المتحدة ومبدأ الاحترام الكامل لسيادة جميع دول المنطقة وسلامتها الإقليمية، وعلى أساس مبادئ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والوثائق ذات الصلة الصادرة عن مجلس أوروبا، وبخاصة اتفاقية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.
- ٩ - ونؤكد من جديد أن حكوماتنا مسؤولة أمام مواطنيها ومسؤولة تجاه بعضها بعضاً عن الوفاء بالتزاماتها الناشئة عن عضويتها في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وهي مسائل موضع اهتمام مباشر ومشروع لكل دول هذه المنطقة الإقليمية. ونعترف بأن احترام تلك الالتزامات يشكل أحد دعائم العلاقات الدولية، وهو ما نعتزم المساهمة فيه إسهاماً كبيراً.

ثانيا - أهداف التعاون وآلياته

ثانيا - ١ النهوض بالتعاون السياسي والأمني

١٠ - نعتقد أن استتباب الأمن في جنوب شرق أوروبا شرط أساسي لتحقيق استقرار دائم في سائر أنحاء المنطقة الأوروبية الأطلسية، كما نعتقد أن جميع دول وشعوب جنوب شرق أوروبا لها الحق في العيش بسلام واستقرار وفي إقامة علاقات عادية فيما بينها. وسوف يركز تعاوننا السياسي والأمني الذي يخدم هذا الغرض على:

١' إقامة علاقات سلمية وحسن جوار في المنطقة من خلال المصالحة، والاعتراف بجرمة الحدود الدولية القائمة، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية استنادا إلى القانون الدولي؛ وسوف نتعاون في إطار الأمم المتحدة ومنظمة الناتو ومنظمة التعاون والأمن في أوروبا وغيرها من المحافل الدولية في ميادين الحد من الأسلحة، وتدابير بناء الثقة الإقليمية، وآليات التعاون الأمني.

٢' منع حدوث التوترات والأزمات والقضاء عليها عند نشوبها كشرط أساسي لتحقيق الاستقرار الدائم.

١١ - يتخذ التعاون في الميدان السياسي والأمني بصفة أساسية الأشكال الرئيسية التالية:

(أ) التشجيع على إجراء حوار سياسي مكثف عن طريق عقد اجتماعات منتظمة لرؤساء دول وحكومات البلدان المشاركة، ووزراء خارجيتها والمديرين السياسيين لديها، إضافة إلى عقد اجتماعات قطاعية حكومية دولية بشأن المواضيع ذات الاهتمام المشترك، حسبما يتقرر.

(ب) التشجيع على إجراء حوار بين البرلمانيين، وعلى إقامة اتصالات مباشرة فيما بين ممثلي المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والشخصيات الثقافية والعلمية.

(ج) تحسين التعاون الإقليمي في ميدان الأمن، بما في ذلك إطار عمل وزراء الدفاع في جنوب شرق أوروبا، وقوة السلام المتعددة الجنسيات في جنوب شرق أوروبا، بوصفهما أداتين لبناء الثقة والأمن في المنطقة.

(د) عقد اتفاقات تعاون ثنائية ومتعددة الأطراف بين البلدان المشاركة فضلا عن تعزيز التدابير المحلية للتغلب على مكامن الصراع الموجودة.

(هـ) تبادل وجهات النظر، وإجراء مشاورات، والقيام، عند الاقتضاء، بمبادرات مشتركة بشأن المسائل المتصلة بالاستقرار والأمن وعلاقات حسن الجوار في المنطقة، بما في ذلك تنفيذ المبادئ العشرة المنصوص عليها في وثيقة هلسنكي الختامية.

(و) تعزيز تدابير بناء الثقة في المنطقة، وبخاصة تطبيع العلاقات بين جميع البلدان المشاركة.

(ز) المحافظة على الترتيبات القائمة وتدعيمها والقيام في الوقت نفسه، في إطار آليات عملية التعاون أو غيرها من المحافل المعنية، بدراسة مقترحات وأفكار تتعلق باتخاذ تدابير إضافية للاستجابة إلى احتياجات إقليمية محددة لمنع نشوب الصراعات وتخفيف حدة التوترات، تشمل إيفاد بعثات للمراقبة، وعمليات حفظ السلام، والاضطلاع بأنشطة لاحتواء الأزمات.

(ح) المشاركة بفعالية في الجهود التي يحددها المجتمع الدولي الرامية إلى توطيد أركان الاستقرار والأمن في جنوب شرق أوروبا، وذلك في مرحلتي تخطيط تلك الجهود وتنفيذها.

ثانياً - ٢ تعزيز التعاون الاقتصادي

١٢ - ونحن على قناعة بأن تعزيز التعاون الاقتصادي على الأصعدة الثنائية والمتعددة الأطراف والإقليمية بين منطقتنا وباقي أوروبا يشكل بُعداً ضرورياً لعلاقات حُسن الجوار والأمن والاستقرار في منطقتنا. ولتحقيق هذه الغاية ستركز عملنا المشترك على الآتي:

١' تأسيس اقتصاد سوقي نشط وقابل للنمو استناداً إلى السياسات الكلية والتوسع الكبير في التجارة الخارجية والاستثمار في القطاع الخاص، وإنشاء أنظمة جمركية وتجارية/تنظيمية فعالة وشفافة، وإقامة أسواق نشطة لرأس المال، وتنويع الملكية، بما في ذلك الخصخصة، مما يؤدي إلى توسيع دائرة الرفاهية لتشمل جميع مواطنينا.

٢' تهيئة الظروف لاندماج كل بلد من بلداننا بصورة كاملة في الهياكل الأوروبية الأطلسية السياسية والاقتصادية والأمنية.

١٣ - وتتمثل الأدوات والآليات والبرامج الرئيسية لتعاون المشترك في المجال الاقتصادي في الآتي:

(أ) تعزيز التجارة والاستثمار، بما في ذلك إزالة العوائق الموجودة الآن، وتشجيع الانسياب الحر للسلع ورأس المال والتجارة، وتيسير إبرام عقود تجارية، ومواءمة التشريعات

مع معايير الاتحاد الأوروبي، وتحقيق المزيد من التحرر والتناسق في سياسات التجارة والنقل، وإبرام اتفاقات تحرير التجارة، ودعم إعداد صكوك تجارة حرة تعمل بكفاءة وفعالية.

(ب) ترقية التعاون عبر الحدود بهدف تعزيز التعاون التجاري وتطوير المؤسسات التجارية، والتعاون المالي والتعاون بين المؤسسات التي تمثل قطاع الأعمال، ونقل التكنولوجيا وعلاقات السوق إلى المؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ والتعاون في مجالي السياحة والصحة، ولا سيما اقتسام الموارد والمرافق على أساس العلاقات عبر الحدود؛ وتعزيز وتيسير انسياب المعلومات والاتصالات بين المناطق الحدودية، بما في ذلك وسائط الإعلام.

(ج) تشجيع وضع برامج شاملة لإقامة نظام هياكل أساسية إقليمية متكاملة للنقل، بما في ذلك قيام مشاريع خاصة بالطرق وخطوط السكك الحديدية والنقل الجوي والبحري والنهري، والنقل عبر البحيرات، وكذلك بناء وتطوير الجسور والهياكل التحتية اللازمة لعبور الحدود، وربط شبكة النقل في منطقة جنوب شرق أوروبا بشبكة النقل في وسط وغرب أوروبا، عن طريق إنشاء الممرات ذات الصلة لعموم أوروبا، وإصلاح وتطوير مجرى نهر الدانوب بوصفه مجرى مائياً أوروبا هاما؛ وإنشاء شبكة إقليمية لخطوط أنابيب النفط والغاز بوصفها جزءاً من الشبكة الأوروبية العامة؛ وربط خطوط نقل الكهرباء عالية الفولطية ببعضها داخل المنطقة ومع شبكة أوروبا الغربية؛ وزيادة تحديث نظام الاتصالات السلكية واللاسلكية، والتعاون في جميع مجالات الصناعات السياحية، وإعداد الصكوك المالية الجديدة اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، بالتعاون مع المجتمع الدولي، لا سيما المؤسسات المالية الدولية.

(د) عقد اجتماعات وزارية وغيرها من الاجتماعات رفيعة المستوى، بشأن تطوير الهياكل الأساسية في المنطقة، وعقد اجتماعات مشتركة بين الحكومات بصورة منتظمة، مرة في العام على أقل تقدير، بمشاركة ممثلين عن الوكالات الرسمية، والخبراء، ومؤسسات الأعمال التجارية، بغية تشجيع ورصد تنفيذ الأنشطة الحالية، وإعداد مشاريع جديدة للتعاون الاقتصادي.

(هـ) تأسيس وتبسيط وتنشيط مختلف البرامج والمشاريع والمراكز والمؤسسات الإقليمية المشتركة، على أساس فعالية التكلفة، والمصلحة المشتركة، والتوزيع العادل بين بلدان المنطقة.

(و) تشجيع الوكالات الرسمية والجمعيات ومؤسسات الأعمال التجارية، بصورة مستمرة ومنتظمة، على إعداد وتنفيذ مشاريع تعاونية في جميع المجالات ذات الاهتمام المشترك.

ثانياً- ٣ توسيع نطاق التعاون في مجالات البعد الإنساني والديمقراطية والعدالة ومكافحة الأنشطة غير المشروعة

١٤ - تُسلم بالأهمية القصوى لتكثيف الاتصالات والتعاون في مجال البعد الإنساني، والمجالات الاجتماعية والثقافية، والارتقاء بالمؤسسات الديمقراطية والمجتمع المدني، وتيسير التعميم الحر للمعلومات والآراء، وكذلك حرية الحركة للمواطنين. ونؤكد أن بلداننا تولي أولوية قصوى لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بوصفها ركناً أساسياً للحكم الرشيد، والصدقة، والفهم المشترك. ولهذا الغاية، سيكون جهدنا المشترك موجهاً إلى:

١' إيجاد ممارسات سياسية ديمقراطية ناضجة، على أساس التعددية والانتخابات الحرة والتزیهة المرتكزة إلى سيادة القانون والاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية، والمقترنة بأجهزة تشريعية مسؤولة أمام مواطنيها، وأجهزة قضائية مستقلة، وتعميق وتعزيز مفهوم المجتمع المدني؛

٢' تشجيع التماسك الاجتماعي داخل بلداننا وفي المنطقة، والاعتراف بأهمية الدور الذي تقوم به الأقليات القومية في كل بلد، بوصفها معابر اجتماعية وثقافية بين الشعوب.

١٥ - وتغطي آليات وبرامج العمل المشترك في هذه المجالات الواسعة ما يلي:

(أ) مواصلة تطوير التعاون في مجالات معينة، مثل البعد الإنساني، وإرساء الديمقراطية والعدالة وسيادة القانون، والتسامح المتبادل بين الأعراق، وحرية تداول الآراء، وحرية حركة الأشخاص، وتعليم الشباب، وإعداد برامج نحو المفاهيم الخاطئة والتحامل، وهي كلها تلعب دوراً هاماً في تعزيز الاستقرار والأمن في منطقتنا.

(ب) دعم تعزيز التعاون في مجالات التعليم والعلوم والتكنولوجيا والثقافة والفنون وتوسيع التبادل والاتصال بين الصحفيين والشباب بطريقة مباشرة أو عبر الجمعيات الوطنية والمؤسسات التعليمية، وكذلك المباريات الرياضية والاحتفالات وغيرها من المناسبات، بغية التقريب بين أممنا.

(ج) احترام التراث الثقافي والثقافات الإقليمية، وحماية وترميم الآثار، عند الضرورة، عن طريق المساعدة المتبادلة، لأنها تشكل بعداً آخر للروابط في منطقتنا، التي تعايشت وازدهرت فيها الثقافات المختلفة. وعلى البلدان المشاركة أن تسعى إلى إقامة تعاون أوثق في هذه المجالات عن طريق السلطات المعنية، وبتشجيع المنظمات غير الحكومية على

المضي في هذا الاتجاه، بجانب تعاونها في إطار المؤسسات ذات الصلة مثل اليونسكو ومجلس أوروبا، وتعاونها على المستوى الثنائي.

(د) وإذ ندرك التهديدات التي يشكلها الإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة، بالنسبة لشعوبنا ولجتمعاتنا عموماً، نعرب عن تصميمنا على تعزيز التعاون في هذه المجالات بين البلدان المشاركة، عن طريق اتخاذ تدابير فعالة وإجراءات مشتركة، وبالعامل سويًا في هذا الاتجاه مع الهيئات الإقليمية والدولية المختصة، الموجودة حالياً.

(هـ) تعزيز مراقبة الحدود لمكافحة الأنشطة المذكورة أعلاه، وكذلك الهجرة غير المشروعة، وتوجيه السلطات الوطنية نحو المزيد من التعاون المعزز، وكذلك التنسيق والتبادل الفوري للمعلومات في تلك المجالات، حسبما تمليه الضرورة، وذلك عن طريق إبرام الاتفاقات وغيرها من الصكوك الخاصة بالتعاون، مع وجوب أن تليى الإجراءات التي تتخذ في هذه المجالات المعايير الدولية المتعلقة بحماية الحقوق الفردية وحرية تحركات المواطنين، بدون ضغوط أو تمييز.

(و) التعاون والعمل المشترك من أجل حماية البيئة، خاصة عن طريق التبادل المنتظم للمعلومات، والاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف، والمشاريع المشتركة الملموسة، في المناطق الحدودية بصفة رئيسية.

ثالثاً - أحكام نهائية

١٦ - تمثل عملية التعاون في جنوب شرق أوروبا إطاراً شاملاً للتعاون الإقليمي. ونحن نؤكد استعدادنا للمشاركة الوثيقة والتعاون الوثيق مع جميع المنظمات الدولية والمبادرات الإقليمية الأخرى، التي تهدف إلى تعزيز الأمن والاستقرار والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية في منطقتنا، وبصفة خاصة الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا ومبادرة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود ومبادرة أوروبا الوسطى ومبادرة التعاون في جنوب شرق أوروبا وعملية رويومون، واستعدادنا لتنسيق إجراءاتنا بغية تفادي الازدواجية غير المطلوبة.

١٧ - وإذ نأخذ في الاعتبار خصوصية مجالات الاهتمام في المبادرات الإقليمية الأخرى، وأن الدول المشاركة في عملية التعاون في جنوب شرق أوروبا ربما لا تشارك كلها في هذه الأنشطة، نؤكد أهمية عمل ترتيبات مرنة لفتح البرامج والمشاريع ذات الصلة لمشاركة جميع البلدان الإقليمية أو لمنفعتها، بدون الإخلال بالمواثيق والأنظمة الخاصة بكل مبادرة.

١٨ - وتعتبر المشاركة في عملية التعاون في جنوب شرق أوروبا مفتوحة، حسب الاتفاق بين البلدان المشاركة، أمام الدول التي تنتمي جغرافيا إلى هذه المنطقة، والتي تعلن انضمامها الكامل لهذا الميثاق، بالصورة المناسبة.

١٩ - تعتبر ترتيبات التعاون بين عدد محدود من الشركاء الإقليميين الملتزمين بأهداف هذا الميثاق، وكذلك ترتيبات العمل المشترك مع المبادرات الإقليمية الأخرى جهودا مكملية للتعاون المشترك القائم بين بلداننا كأطراف مشاركة كاملة العضوية أو بصفة مراقب، حسب مقتضى الحال.

٢٠ - يجوز استعراض هذا الميثاق لأغراض استكماله، بناء على اقتراح أية دولة مشاركة وبموافقة جميع البلدان المشاركة الأخرى.

٢١ - ترد في مرفق هذا الميثاق الجوانب الإجرائية وآليات المتابعة الخاصة بعملية التعاون في جنوب شرق أوروبا.

جرى توقيعه في بوخارست، في ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٠.

(توقيع) السيد إميل كونستانتينسكو	(توقيع) السيد بولند أجاويد
(توقيع) السيد ليوبكو جورجيفسكي	(توقيع) السيد إيفان كوستوف
(توقيع) السيد هرمتا	(توقيع) السيد كوستاس سيميتس

الجوانب الإجرائية وآليات المتابعة لعملية التعاون في جنوب شرق أوروبا

- ١ - يعقد رؤساء دول وحكومات البلدان المشاركة في عملية التعاون في جنوب شرق أوروبا اجتماعات سنوية لاستعراض عملية التعاون بصفة عامة ولإصدار التوجيهات والتوصيات بشأن الأنشطة المستقبلية. ويرأس اجتماع قمة عملية التعاون في جنوب شرق أوروبا رئيس الدولة أو الحكومة في البلد المضيف.
- ٢ - تشكل اجتماعات وزراء الشؤون الخارجية المحفل الرئيسي لإجراء المشاورات وإدارة التعاون والارتقاء بأهداف العملية. ويجتمع الوزراء مرة في العام على أقل تقدير لإجراء المشاورات السياسية وتعزيز التعاون في المسائل المتعلقة بالاستقرار والأمن الإقليميين والتعاون السياسي والاقتصادي.
- ٣ - يرأس هذه الاجتماعات وزراء الشؤون الخارجية في البلدان المضيضة بصورة دورية ولفترة عام واحد. ويجوز لمن يتولى/تتولى الرئاسة اقتراح عقد اجتماعات إضافية أو عمل ترتيبات استشارية أخرى، حينما تستدعي الظروف ذلك أو بطلب من نظرائه/نظرائها. ويجوز تنظيم هذه الاجتماعات مع تحديد المشاركة، لفترة قصيرة، أو عقدها على هامش المناسبات الدولية كاجتماعات عمل.
- ٤ - تشكل لجنة المديرين السياسيين من المديرين السياسيين في وزارات الشؤون الخارجية للدول المشاركة، أو من ممثلين يجري تعيينهم لهذا الغرض. ويرأس لجنة المديرين السياسيين ممثل البلد المضيف، وتجتمع اللجنة كل ثلاثة أشهر لإجراء مشاورات ولإعداد المؤتمرات القمة والمؤتمرات الوزارية ومتابعتها، ولتنفيذ الأنشطة الأخرى بغية تسهيل التنسيق والتشاور بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك. وترفع اللجنة تقاريرها إلى الوزراء. ويجوز أن تجتمع اللجنة أيضا في جلسات محددة العضوية بمشاركة ممثلين عن البلدان المشاركة كاملة العضوية فقط.
- ٥ - وانطلاقا من دورها في تسهيل التنسيق والتشاور، تتولى اللجنة رصد التقدم المحرز والتطورات المتعلقة بالمواضيع الواردة في هذا الميثاق، والمتعلقة بتنفيذ القرارات التي تتخذها مؤتمرات القمة والاجتماعات الوزارية. وتعمل اللجنة أيضا كمرکز تنسيق لتجهيز وتسهيل مهام الوزراء بغية تبسيط وتعزيز التعاون، كما تجري المشاورات بشأن المسائل الأخرى التي يعرضها عليها الأعضاء.

- ٦ - يجوز للجنة المديرين السياسيين أن تشكل أفرقة خبراء أو أفرقة عاملة في مجالات التعاون التي يرد ذكرها في القرارات الوزارية.
- ٧ - يجوز تنظيم الاجتماعات القطاعية الوزارية أو الرفيعة المستوى بناء على قرارات أو توصيات مؤتمرات القمة أو اجتماعات وزراء الخارجية. ويجوز تنظيم الاجتماعات القطاعية بواسطة أي بلد مشارك تصدر عنه المبادرة.
- ٨ - لكفالة استمرارية الأنشطة، يجري تكوين هيئة ثلاثية تابعة لعملية التعاون في جنوب شرق أوروبا على المستوى الوزاري أو على مستوى المديرين السياسيين أو أي مستوى رفيع آخر. وتتولى الهيئة الثلاثية، التي تتكون من ممثل البلد الذي يتولى الرئاسة في العام الجاري وممثل البلد الذي تولى رئاسة العام السابق وممثل البلد الذي سيتولى الرئاسة في العام التالي، إيفاد بعثات تقصي الحقائق وبعثات المراقبة أو أية مهام أخرى توكل إليها من الاجتماعات الوزارية.
- ٩ - يعين رئيس العملية في دورتها الجارية منسقا، وتعين البلدان المشاركة ممثلين، ليعملوا كنقاط اتصال بغية تسهيل التخاطب وجمع الاشتراكات الوطنية والمعلومات ذات الصلة.
- ١٠ - يمثل رئيس عملية التعاون في جنوب شرق أوروبا لدورها الجارية أو من ينوب عنه، العملية في اجتماعات المنظمات الدولية والمبادرات الإقليمية الأخرى، التي يدعى إليها.
- ١١ - يوفر البلد المضيف أعمال السكرتارية للرئيس، عند الحاجة، بمساعدة البلدان المشاركة الأخرى.
- ١٢ - تُتخذ قرارات اجتماعات رؤساء الدول والحكومات واجتماعات وزراء الخارجية والمديرين السياسيين، بما في ذلك القرارات الخاصة بالمشاركة، بتوافق الآراء، أي على أساس عدم وجود اعتراض.
- ١٣ - يُعد رئيس لجنة المديرين السياسيين ويوزع، قبل الاجتماعات، مشروع تقرير عن الأنشطة المدرجة في جدول الأعمال. ويجوز أن يقدم الرئيس والأعضاء إلى اللجنة أوراق عمل إعلامية غير ملزمة.
- ١٤ - تعتبر عملية التعاون في جنوب شرق أوروبا مفتوحة أمام بلدان جنوب شرق أوروبا. ويجوز لهذه البلدان أن تشارك في اجتماعات رؤساء الدول والحكومات واجتماعات وزراء الشؤون الخارجية واجتماعات المديرين السياسيين كأطراف مشاركة كاملة العضوية أو كمراقبين، حسب رغبتها وبناء على القرارات التي تتخذ بتوافق الآراء.

- ١٥ - يجوز أن يحضر الجلسات العامة لاجتماعات عملية التعاون في جنوب شرق أوروبا الوزارية، بدعوة خاصة، ممثلون عن بلدان من خارج المنطقة أو ممثلون عن المنظمات الدولية أو المبادرات الإقليمية. وترسل الدعوات من قبل الرئيس بالاتفاق بين البلدان المشاركة.
- ١٦ - يجوز للمشاركين في الجلسات العامة لاجتماعات عملية التعاون في جنوب شرق أوروبا بصفة مراقبين أو بدعوة خاصة الإدلاء ببيانات أمام الجلسات، إذا رغبوا في ذلك، بعد التشاور المسبق مع الدول المشاركة.
- ١٧ - تبقى عملية التعاون في جنوب شرق أوروبا، عن طريق رئيسها، على اتصال بالمنظمات الدولية والمبادرات الإقليمية الأخرى.
- ١٨ - يجوز لرئيس العملية أن يعلم البلدان ذات الاهتمام من خارج المنطقة، وكذلك المنظمات الدولية والمبادرات الإقليمية، بالمداولات التي تجري في اجتماعات العملية، والمواقف المشتركة والوثائق المعتمدة بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك.